



**Tikrit Journal of Administration  
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The role of social distribution in promoting social justice  
An exploratory study of the opinions of a sample of customers in  
some health centers in Nineveh Governorate/Mosul**

Assist. Prof. Dr. Gerges Amir Abbas  
College of Administration and Economics  
University of Mosul  
jerjes\_omeer@uomosul.edu.iq

Researcher: Mayada Z. Harhoush  
College of Administration and Economics  
University of Mosul  
mayada.bap134@student.uomosul.edu.iq

**Abstract:**

The research aims to identify the role of social distribution in promoting social justice, as organizations of all kinds were concerned with social distribution to achieve their service activities, and the descriptive analytical approach was adopted as its main approach, due to its suitability in describing the dimensions of the research. Social distribution is considered the main means and tool for the work of many organizations, including The health centers located in the city of Mosul and to achieve the objectives of the research, hypotheses were developed that explain the relationship between the research variables (social distribution) being an independent variable and social justice being a dependent variable. A form and (40) valid forms were retrieved for analysis. A number of hypotheses were tested with the correlation and influence relationships between the research variables using many statistical methods based on the SPSS program. The relationship between the research variables was tested and in the light of the results it was found that there is interest by the health centers in social distribution in the practice of Its activity through the positive relationship that appeared statistically. The research reached conclusions, including that there is a correlation and influence relationship between social distribution and social justice, and that direct distribution is one of the methods of social distribution and came first among the other methods, where the auditors are dealt with face to face, and their needs and desires are identified, and at the same time their new ideas are taken advantage of.

**Keywords:** social distribution, social justice, health center.

## دور التوزيع الاجتماعي في تعزيز العدالة الاجتماعية بحث استطلاعي لآراء عينة من زبائن بعض المراكز الصحية في محافظة نينوى/الموصل

الباحثة: ميادة زيد الخير حروش  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة الموصل

أ.م.د. جرجيس عمير عباس  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة الموصل

### المستخلص:

يهدف البحث الى التعرف على دور التوزيع الاجتماعي في تعزيز العدالة الاجتماعية حيث اهتمت المنظمات مع اختلاف أنواعها بالتوزيع الاجتماعي لتحقيق نشاطها الخدمي، واعتمد المنهج الوصفي التحليلي منهجا رئيسا له وذلك لملاءمته في وصف أبعاد البحث، فالتوزيع الاجتماعي يعتبر الوسيلة والاداة الرئيسة لعمل الكثير من المنظمات ومن ضمنها المراكز الصحية المتواجدة في مدينة الموصل ولتحقيق اهداف البحث، تم وضع الفرضيات التي توضح العلاقة بين متغيرات البحث (التوزيع الاجتماعي) كونه متغيرا مستقلا والعدالة الاجتماعية كونها متغيرا معتمدا وتم توزيع استمارة الاستبيان على عينة لمجموعة من الزبائن الدائمين للمراكز الصحية في مدينة الموصل وبواقع (47) استمارة وتم استرداد (40) استمارة صالحة للتحليل وتم اختبار عدد من الفرضيات بعلاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية بالاعتماد على برنامج (SPSS) وتم اختبار العلاقة بين متغيرات البحث وعلى ضوء النتائج تبين ان هناك اهتماما من قبل المراكز الصحية بالتوزيع الاجتماعي في ممارسة نشاطها من خلال العلاقة الإيجابية التي ظهرت احصائيا. وقد توصل البحث الى استنتاجات منها أن هناك علاقة ارتباط واثريين التوزيع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وان التوزيع المباشر هو أحد طرق التوزيع الاجتماعي وجاء بالمرتبة الأولى من بين الطرق الأخرى حيث يتم التعامل مع المراجعين وجها لوجه فيتم التعرف على حاجاتهم ورغباتهم وبالوقت نفسه يستفاد من أفكارهم الجديدة.

**الكلمات المفتاحية:** التوزيع الاجتماعي، العدالة الاجتماعية، المراكز الصحية.

### المقدمة

شهد السنوات الأخيرة تطورا واضحا وملموسا في برامج الرعاية الصحية وبرامج المسؤولية الاجتماعية من حيث نوع الخدمات وطريقة تقديمها. ويعد التوزيع الاجتماعي واحدة من المواضيع المهمة والتي حظيت باهتمام كبير سواء من طرف الباحثين الاقتصاديين أو حتى صناع القرار على مستوى الحكومات، وذلك لأنها مرتبطة بمستويات معيشة الأفراد وحياتهم اليومية من جهة، ولكونها تعتبر هدفا من أهداف التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وإن للعدالة الاجتماعية ابعاد مختلفة ومتداخلة في ما بينها، فهي تتشابك في الدخل والتعليم والصحة والمعرفة، والبيئة، والمكان، وتساهم في زيادة إفقار المجتمعات، لذا أصبحت العدالة الاجتماعية من القضايا الجوهرية والحساسة، وهو ما جعل المراكز الصحية تولي أهمية بالغة لها، من حيث المكان والطريقة التي يصل بها المنتج الى الزبون فاذا كان المنتج مادي ملموس وجب مراعاة وظائف التسويق التجاري من نقل، تخزين، تسليم بالإضافة الى الانشطة البيعية مثل البيع الشخصي، اما اذا كان المنتج غير ملموس فالمكان وعملية التوزيع تصبح اقل وضوح، وقد اشار العديد من الباحثين الى ان قنوات

التوزيع في مجال التسويق الاجتماعي قد تكون في نقاط البيع ومراكز التسويق، او عن طريق المحاضرات والندوات في المدارس والجامعات، واشتمل البحث على اربعة محاور رئيسة تناول المحور الاول الاطار المنهجي للبحث اما المحور الثاني تناول الاطار النظري للبحث والمحور الثالث فقد اشتمل على الجانب العملي واخيراً المحور الرابع الذي ضم الاستنتاجات والمقترحات التي توصل اليها البحث.

### المحور الأول: الإطار المنهجي

**أولاً. مشكلة البحث:** تنسجم مشكلة البحث مع اهمية تبني التوزيع الاجتماعي في الخدمات التي تهم المجتمع بالدرجة الأساس ولا يخفى عن الجميع الأهمية الكبيرة التي يحظى بها دور هذا المفهوم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وان غياب مفهوم التوزيع الاجتماعي يعد مشكلة تسويقية مؤثرة على تحقيق الأهداف المحددة، ومن ذلك برزت مشكلة البحث من خلال معرفة مدى توفر ثقافة التوزيع الاجتماعي داخل المنظمة المبحوثة. ومدى رضاه عن نظام التوزيع القائم، وفي طرق التوزيع ترتفع الأسعار أيضاً بصورة ملحوظة عندما يحصل الموزعون والوسطاء على هامش ربح أكبر من قيمة الخدمات التي يقدمونها أثناء عملية توزيع منتجات المنظمة حتى تصل إلى الزبون النهائي، كما ترتفع تكاليف التوزيع نتيجة استخدام عدد أكبر من اللازم من الوسطاء والموزعين، ويزداد الأمر سوءاً عندما يتصف هؤلاء الموزعين بعدم الكفاءة أو رداءة الخدمات التي يقدمونها، كما يلاحظ في بعض الأحيان الأخرى أن هؤلاء الموزعين والوسطاء يقدمون خدمات غير مهمة أو غير ضرورية ليس هذا فحسب، بل قد تكون هناك ازدواجية في بعض الخدمات التي يقدمونها وكنتيجة لذلك كله ترتفع تكاليف التوزيع بصورة كبيرة، ومن ثم يدفع المستهلكون مقابل ذلك أسعاراً مرتفعة وغير مبررة في نفس الوقت مما سبق طرح الباحثان عدد من التساؤلات التي تعين متغيرات التوزيع الاجتماعي التي لها دور في تعزيز العدالة الاجتماعية الآتية:

١. هل هناك علاقة ارتباط معنوية بين التوزيع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وعلى مستوى الابعاد في المنظمات المبحوثة؟
٢. هل هناك تأثير معنوي للتوزيع الاجتماعي في العدالة الاجتماعية وعلى مستوى الابعاد في المنظمات المبحوثة؟

**ثانياً. أهمية البحث:** يستمد البحث الحالي أهميته من خلال محاولتنا بتقديم تصوّر واضح لدى المراجعين في المنظمات المبحوثة عن مفاهيم التوزيع الاجتماعي. ومدى علاقته بالعدالة الاجتماعية في مدينة الموصل وكذلك أصبح التوزيع الاجتماعي من المفاهيم الرئيسية في عمل الكثير من المنظمات من حتّ الباحثين بالتوغل في هذه المفاهيم من خلال عدم العثور على بحوث تربط هذين المتغيرين وتنبثق أهمية البحث من أهمية الموضوع في ابراز عدة جوانب هي:

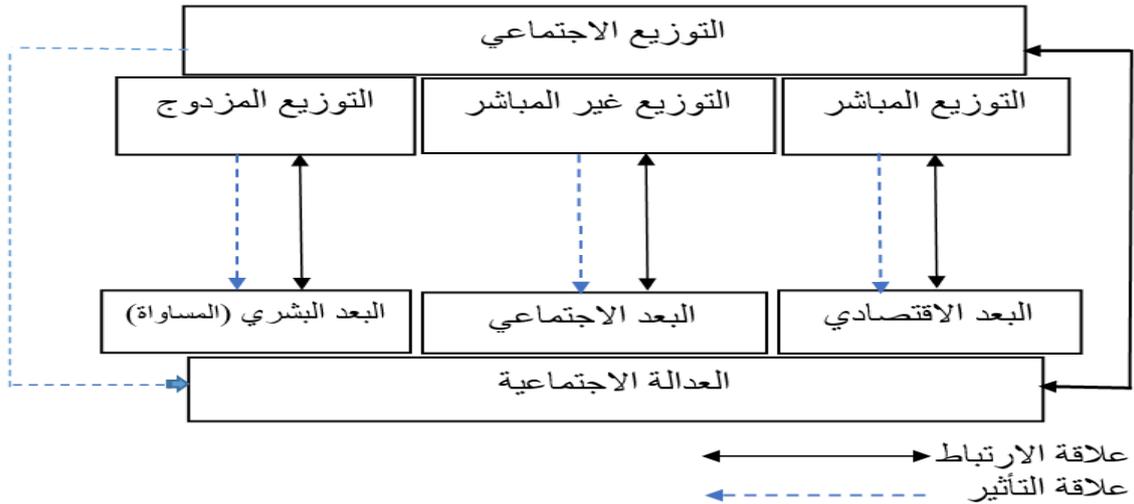
١. التعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث، وستحدد النتائج المستخلصة طبيعة دور التوزيع الاجتماعي في تعزيز العدالة الاجتماعية.
٢. مواكبة التطورات التي يشهدها التوزيع الاجتماعي في الأسواق العالمية والعمل على تبني هذا التطور وتوظيفه في المنظمات المبحوثة في مدينة الموصل.

### ثالثاً. أهداف البحث:

١. التعرف على طبيعة علاقة الارتباط بين التوزيع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.
٢. التعرف على طبيعة علاقة التأثير للتوزيع الاجتماعي في تعزيز العدالة الاجتماعية.

٣. التعرف على مستوى التباين في التأثير المعنوي للتوزيع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية على المنظمات المبحوثة.

٤. التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي تنفع المنظمات المبحوثة.  
 رابعاً. **مخطط البحث الفرضي:** تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة البحث في ضوء الإطار النظري ومضامينه تصميم مخطط افتراضي ممتثلاً بالشكل (١) الذي يشير إلى العلاقة المنطقية بين متغيرات البحث، ويمكن توضيح مخطط البحث بالشكل الآتي:



الشكل (١): المخطط الفرضي للبحث

وتحدد فرضيات هذا البحث بالفرضيات الرئيسية والفرعية الآتية:  
**الفرضية الرئيسية الأولى:** توجد علاقة ارتباط بين التوزيع الاجتماعي ومجتمع العدالة الاجتماعية بإبعاده مجتمعة وينبثق منها الفرضية الفرعية الآتية: توجد علاقة ارتباط بين ابعاد التوزيع الاجتماعي وابعاد العدالة الاجتماعية في المنظمات المبحوثة؟  
**الفرضية الرئيسية الثانية:** لا يؤثر التوزيع الاجتماعي مجتمعة في تعزيز العدالة الاجتماعية بإبعاده مجتمعة وينبثق منها الفرضية الفرعية الآتية:

١. يوجد تأثير معنوي لأبعاد التوزيع الاجتماعي في العدالة الاجتماعية في المنظمات المبحوثة؟

٢. لا يتباين تأثير طرق التوزيع الاجتماعي في تعزيز العدالة الاجتماعية بأبعاده مجتمعة؟

**خامساً. منهج البحث:** اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي منهجا رئيسا له وذلك لملاءمته في وصف أبعاد البحث، وانطلاقا من ذلك اعتمد على تقانات هذا المنهج في الحصول على البيانات المناسبة لإنجاز البحث، من خلال الكتب والرسائل الجامعية والبحوث العلمية وكذلك من خلال الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت)، كما تم الاعتماد على استمارة الاستبانة التي أعدها الباحثان في ضوء المصادر التي أتاحت له والتي سيتم الوقوف عليها في الجانب النظري للبحث، والتي تضمنت المحاور الآتية:

**الأول:** أختص بالحصول على البيانات التي تصف خصائص المستبينة آراؤهم من أفراد العينة العشوائية للبحث والذين سيتم وصفهم اعتمادا عليها لاحقا.

**الثاني:** أختص بالحصول على البيانات المناسبة لإنجاز البحث، وتضمن (30) مؤشرا، تغطي متغيرات البحث. وقد خضعت استمارة الاستبانة إلى اختبارات الصدق والثبات، وبعد الانتهاء من جمع استمارات الاستبانة، وتفرغ البيانات تم استخدام معامل كرونباخ (Cronbach Alpha)

لتحديد درجة ثبات أداة القياس في هذا البحث، وتبين أن نسبة التطابق في إجابات أفراد عينة البحث بلغت على المستوى الإجمالي (4.79%) وهي نسبة تثبت درجة جيدة من ثبات الاستبانة بالمقارنة مع (Standard Alpha) البالغة (60%) الخاصة بالدراسات الإنسانية (Afifi, Clark, 1989: 390)، كما وتجدر الإشارة إلى أن الاستمارة المشار إليها تم توزيعها على عينة عشوائية لعدد من المراجعين في المراكز الصحية البالغ عددهم (40) فرداً، وسيقف الباحثان على أوصاف هذه العينة في مستهل الإطار الميداني لبحثهما لاحقاً.

**سادساً. أساليب التحليل الإحصائي:** للتحقق من الفرضيات تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية ادناه وتم استخدام برنامج الـ SPSS:

١. الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

٢. معامل الارتباط البسيط والمتعدد.

٣. معامل الانحراف البسيط والمتعدد

**سابعاً. مجتمع وعينة البحث:** اختيرت العينة من الزبائن لبعض المراكز الصحية في محافظة نينوى حيث تكونت العينة من (40) فرد من الافراد المراجعين على المراكز الصحية في مدينة الموصل حيث تم اختيار (4) مراكز صحية وقد وزعت في كل مركز (10) استمارات استبانة وكان عددها (47) وعند جمع الاستمارات تبين بان هناك (7) استمارات غير صالحة للتحليل الإحصائي وقد اعتمد الباحثان على (40) استمارة.

**ثامناً. حدود البحث:**

١. الحدود المكانية: تم إجراء البحث في عينة من المراكز الصحية في مدينة الموصل.

٢. الحدود الزمانية: امتدت الفترة المحصورة من 2021/9/1 ولغاية 2021/11/3 الفترة التي انجز فيها البحث ابتداء من تحصيل البيانات من مجتمع الدراسة وكتابة الجانب النظري انتهاء بطباعته.

٣. الحدود البشرية: عينة مكونة من (40) فرداً من الافراد المراجعين على المراكز الصحية في مدينة الموصل.

### المحور الثاني: الإطار النظري

**أولاً. مفهوم التوزيع الاجتماعي:** يعتمد نشاط التوزيع الاجتماعي بشكل اساسي على المنافذ التوزيعية التي يمكن تعريفها على انها مجموعة المؤسسات او الافراد الذين تقع على عاتقهم مسؤولية القيام بمجموعة من الوظائف الضرورية المرتبطة بعملية تدفق المنتجات من المنتجين الى الزبائن في السوق المستهدفة، إن قنوات التوزيع الأفضل للمنتج الاجتماعي التي تحقق الأهداف المنشودة لكلا الطرفين المنظمة الاجتماعية والزبون المستهدف تتحدد من خلال تشخيص أنشطة وعادات وتطلعات وتفضيلات للزبون المستهدف، وكذلك خبراته ومدى رضاه عن نظام التوزيع القائم.

الجدول (١): مفاهيم التوزيع الاجتماعي

ت	الباحث، السنة، الصفحة	المفهوم
1	الصميدعي، ٢٠١٤: ٢٤	جريان مادي للسلع من القنوات أو أنه تلك النشاطات التي تجعل المنتج متوفر للمستهلك متى ما طلبه وفي المكان الذي يطلب فيه، أو أنه عملية انسياب السلع والخدمات التي تشارك فيها المنظمة والأشخاص وانتقالها من المنتج إلى المستهلك.

ت	الباحث، السنة، الصفحة	المفهوم
2	شرف، ٢٠٠٥: ٣٥	مجموع الشركات التي تضمن إيصال السلع والخدمات إلى الزبون.
3	العلاق، ٢٠١١: ٦٨	بأنها مجموع الشركات والأفراد الذين يشاركون في تسهيل تدفق السلع والخدمات وذلك بنقلها من المنتج إلى المستخدم.
4	بن سحنون، ٢٠١٤: ١١٩	انها مجموعة المنظمات او الافراد الذين تقع على عاتقهم مسؤولية القيام بمجموعة من الوظائف الضرورية المرتبطة بعملية تدفق المنتجات من المنتجين الى المراجعين في السوق المستهدفة.
5	طوال، بلقاسم، ٢٠٢٠: ٧	وهي عملية إيصال المنتجات إلى الزبون في المكان والوقت المناسبين وذلك عن طريق مجموعة من المنظمات أو الأفراد الذين تقع على عاتقهم مجموعة من الوظائف المتعلقة بتدفق المنتجات من المنتج إلى الزبون، أو ما يسمى بمنافذ التوزيع.

المصدر من إعداد الباحثين.

**ثانياً. القرارات المتعلقة بالتوزيع الاجتماعي:** قد تتخذ مجموعة قرارات تتعلق بتوزيع المنتجات

الاجتماعية في إطار التسويق الاجتماعي بناءً على الوظائف:

**أ. الوظيفة المادية:** يتضمّن كلّ من منافذ أو قنوات التوزيع والمواقع والتسهيلات، يوجد نوعان من المنافذ الأول ينطوي على ذهاب المنتفع إلى موقع تقدم الخدمة، والثاني على وصول الخدمة إلى مكان المنتفع، ويتمّ استخدام الأسلوب الأول عندما يتمّ تقديم الخدمة لزبون المستهدف، أمّا الثاني ينطوي على نقل مقدم الخدمة الاجتماعية إلى حيث يتواجد الزبون المستهدف. (عليان، السامرائي، ٢٠٠٤: ٣٣)

**ب. الوظيفة الزمنية:** يتكون من ثلاثة متغيّرات للخدمة الاجتماعية يحكمها عامل الوقت وهي: الوقت المستغرق في عملية تقديم الخدمة المنتفع بها، طول فترة انتظار المنتفع للحصول على الخدمة المطلوبة، والفترة الزمنية التي تستغرقها عملية اتصال المنتفع أو مرافقيه لمقدم الخدمة الاجتماعي، إنّ الوصول الزمني يعدّ بمثابة ميزة تنافسية أو قيمة مضافة لا تضاهيها قيمة أخرى؛ لأنّ المنتفعين لا يحبّون الانتظار والوقت لا يخزن وضياعه يؤدي إلى مشكلات. (chirouze, 2004: 574)

**ثالثاً. طرق التوزيع الاجتماعي:** يمكن توزيع المنتج الاجتماعي بالطرائق الآتية:

**أ. التوزيع المباشر:** يقصد بها توزيع المنتجات الاجتماعية بشكل مباشر للجهات المستهدفة بواسطة الأفراد المعنيين بالنشاطات والحملات الاجتماعية أو باستخدامها بشكل مباشر من قبل الجهات المخطّطة والمنفّذة لهذه النشاطات والحملات الاجتماعية. (Baker, 1995:420)، (مجيدة، ٢٠١٦: ٨).

**ب. التوزيع غير المباشر:** يقصد بها توزيع المنتجات الاجتماعية باستخدام وكلاء معتمدين مؤهلين يقومون باستلام المنتج الاجتماعي وتوزيعه للجهات المستهدفة مباشرة، أي قنوات توزيع يبدأ عملها من الجهة المخطّطة لبرنامج التسويق الاجتماعي إلى وكلاء معتمدين ثمّ إلى الجهات المستهدفة.

(عبيدات، ٢٠١١: ١١٦)، (Brown et al., 1989 : 479)

ج. التوزيع المزدوج: ذلك أن القدرات المالية المتاحة تحدد بدرجة كبيرة عدد ونوع منافذ التوزيع للمنتجات الاجتماعية، المراد توزيعها وتصريفها: (محمد عبيدات، ٢٠٠٤: ٦٨)

رابعاً. تعريف العدالة الاجتماعية: لم يقتصر دور المنظمات على الجوانب الاقتصادية فحسب بل تعدى ذلك ليشمل الجوانب الاجتماعية وهي مرحلة حديثة من مراحل تطور الفكر الاقتصادي حيث تعدُّ العدالة الاجتماعية النظام الاجتماعي الاقتصادي، الهادف إلى إزالة كل الفوارق بين طبقات المجتمع الذي يعمل على توفير الحصة التشاركية لكل أطراف المجتمع والانتفاع من خيرات وموارد من دون تمييز أو إقصاء، مع ضمان العدالة في توزيع القيم المادية والمعنوية وتحقيق تكافؤ الفرص على أساس المساواة، من أجل خلق بيئة مجتمعية مدنية قوامها العدل والإنصاف والحقوق والحريات.

الجدول (٢): مفاهيم العدالة الاجتماعية

ت	الباحث، السنة، الصفحة	المفهوم
1	Tina and other, 2009: 25	ويمكن النظر إليها على أنها حصول أفراد المجتمع على الأوضاع المناسبة التي توفر لهم نفس الحقوق والحماية الاجتماعية والفرص والمنافع الاجتماعية.
2	NASW, 2012: 3	بأنها تلك الظروف المثالية التي يكون فيها كل أفراد المجتمع لهم نفس الحقوق الأساسية مثل الحماية والفرص والالتزامات والمنافع الاجتماعية.
3	Arar & Oplatka, 2016: 6	بأنها تنوع تربوي واسع مطلوب لإزالة الأضرار الاجتماعية الناجمة عن الممارسات والهياكل غير المتكافئة.
4	ابتسام، ٢٠١٦: ٣٢٣	"تعاون الأفراد في مجتمع مُتَّجِد يحصل فيه كلُّ عضو على فرص متساوية وفعالية لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته.
5	مبروك، ٢٠١٧: ٦٩٧	السعي لتمكين المواطن من حماية أدميته، حيث يتوافر له الحد الأدنى، للكفاف الاقتصادي والمعيشي، كما تعني أيضاً احترام الوجود الذاتي لمختلف التكوينات الاجتماعية، وهنا تتداخل مضامين، العدالة الاجتماعية مع مضامين العدالة السياسية، ويصعب في الواقع الفصل بين هذه وتلك.
6	الحنان، ٢٠٢٠: ٣٧٨	إعطاء كل فرد ما يستحقه، وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، وتوفيراً متساوياً لاحتياجات الأساسية، كما أنها تعني المساواة في الفرص، أي كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي.

خامساً. أهمية العدالة الاجتماعية: أصبح مصطلح "العدالة الاجتماعية" في السنوات الأخيرة بارزاً مثل "حقوق الإنسان" أي إنه في الأساس مفهوم العدالة داخل المجتمع. وهذا ينطبق على العدالة في الثروة والفرص والاحتياجات الأساسية وغير ذلك. إذ تعزّز العدالة الاجتماعية العدالة والإنصاف

عبر العديد من جوانب المجتمع. على سبيل المثال، فإنه يعزّز تكافؤ الفرص الاقتصادية والتعليمية وأماكن العمل. كما أنه مهم لسلامة وأمن الأفراد والمجتمعات. ووفقاً للرابط الخارجي لمجموعة أدوات التنوع التابعة للجمعية الوطنية للتعليم (NEA)، "يؤدي غياب العدالة الاجتماعية إلى الاضطهاد الاجتماعي". كما تشير NEA إلى أن هذا يمكن أن يكون في شكل "العنصرية، والتمييز على أساس الجنس، والفرقة العمرية، والطبقية، والقدرات، والفرقة بين الجنسين". كما يقترح الاستراتيجيات التالية لتعزيز العدالة الاجتماعية (United Nations, 2006):

- أ. التركيز على التنوع.
- ب. مواجهة تداعيات القهر.
- ج. التعلم ومعالجة المواقف والسلوكيات التي تعزز الاضطهاد.
- د. تبني عقلية شاملة.

**سادساً. إبعاد العدالة الاجتماعية:** لعله اتضح من التعريف الذي اقترحه الكتاب للعدالة الاجتماعية ومن مناقشة العلاقات التي تربط بين العدالة الاجتماعية وعدد من المفاهيم القريبة منها أو المتداخلة معها، أن مفهوم العدالة الاجتماعية هو بالضرورة مفهوم واسع ومركب ومتعدد الأبعاد، نظراً إلى اعتبارات كثيرة، منها تعدد المنابع والروافد التي تغذي مفهوم العدالة الاجتماعية، إذ إن العدالة الاجتماعية فكرة فلسفية، مثلما هي فكرة دينية، وقيمة اجتماعية ومبدأ أخلاقي (العيسوي، ٢٠١٤: ٢٨).

**١. البعد الاقتصادي:** يتصل هذا البعد بمدى تحقق المساواة في اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفي جني ثمارها، ما يقود إلى قضية المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية في مجالات العمل وملكية الأصول الإنتاجية والحصول على الخدمات والمعلومات من دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الإقليم وما إلى ذلك، وكذلك المساواة في توزيع الدخل والثروة.

كما أن هذا البعد يتناول طبيعة الانحياز الاجتماعي للسياسات الاقتصادية، ومدى قدرتها على إعادة التوزيع ولا سيما من خلال الضرائب والإنفاق الاجتماعي والسياسات النقدية وإجراءات إعادة توزيع الملكية، ومدى العدالة في توزيع أعباء مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية. (Martha, 2003: 13).

تعدّ العدالة الاقتصادية أحد مكونات العدالة الاجتماعية، إذ تُعرّف العدالة الاقتصادية على أنها وجود فرص للعمل الهادف والتوظيف وتوزيع مكافآت عادلة للأنشطة الإنتاجية للأفراد، وبالتالي سيتم التعامل معها هنا باعتبارها جانباً من جوانب العدالة الاجتماعية (ناصر والخضر، ٢٠١٣: ١٨). على الرغم من أن التمييز العرقي بين العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية غير متناقض فكرياً، لأنه يعمل على إضفاء الشرعية على تقسيم المجالين الاقتصادي والاجتماعي. يمكن أن يحد هذا الاتجاه بشكل خطير من إمكانية النهوض بالعدالة، لا سيما داخل المنظمات التي تمارس وظيفة معيارية فيما يتعلق بمسائل التنمية.

في السنوات الأخيرة، كان هناك اتجاه واضح في الخطاب الدولي نحو تخفيف مفهوم العدالة الاجتماعية، وأيضاً المفاهيم ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية والسياسية والاجتماعية. لقد تمّ تهميش المجال الاجتماعي في كثير من النواحي (Hage & Kenny 2009: 77) ويعدّ أحد أسباب تراجع التوجهات "الاجتماعية" هو الفشل في تبني منظور شامل لما يشمله المفهوم، فقد تضاعف دعم فكرة العدالة الاجتماعية تدريجياً؛ لأنّ دعواتها وممارستها قد أهملوا أحد أبعادها الأساسية، وهو أن تتاح للأفراد الفرصة لممارسة مبادرتهم واستخدام مواهبهم وأن يحصلوا على مكافأة عادلة مقابل عملهم

وجهودهم. إنّ الاعتراف بضرورة النظر إلى العدالة الاقتصادية كعنصر من عناصر العدالة الاجتماعية هو، مرة أخرى، للدفاع عن منظور اجتماعي للشؤون الإنسانية. فالعدالة الاقتصادية هي واحدة من بين العديد من الأبعاد المترابطة للحياة في المجتمع. يُقترح هنا أنه لا يجب فصل جوانب التوزيع وإعادة التوزيع للعدالة أو اعتبارها معادية.

وبالتالي تعدّ العدالة الاقتصادية جزءاً من العدالة الاجتماعية، إذ تدور العدالة الاقتصادية حول ذلك الجانب من الحياة المتعلق بالإنتاج من حيث مدخلاته ومخرجاته، ومن حيث حقّ مشاركة أفراد المجتمع في هذين الجانبين للعملية الإنتاجية.

**٢. البعد الاجتماعي:** يتّصل هذا البعد بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ومن ثم بمدى اهتمام السياسات العامة بمواجهة هذه المشكلات والسعي إلى تحقيق المساواة في الحقوق والفرص والتمكين من تفعيلها، والسعي إلى تحقيق التماسك الاجتماعي. وتبرز هنا بوجه خاص قضايا التمييز بين الإناث والذكور (مثلاً من خلال تشريعات تفيد فرص العمل المتاحة للنساء، أو تخفض سن زواج الإناث ما يحدّ من فرصهنّ في التعلم واكتساب القدرات... إلخ)، والتمييز الديني، والتمييز بحسب الأصل أو الإقليم... وما إلى ذلك. كما تبرز هنا أيضاً قضايا الفساد المرتبط بعلاقات القوة في المجتمع، خصوصاً عندما تجتمع الثروة والسلطة في يد واحدة، وهو ما يعصف بالمساواة وتكافؤ الفرص. كما يشمل هذا البعد العدالة في المعلومات وفي نشر النتاج الثقافي وإتاحته لجميع الطبقات (Hans, 2011: 12).

وبالتالي يقتضي البعد الاجتماعي في العدالة الاجتماعية أن يكون لكل فرد من أفراد المجتمع فرص متساوية في كل مجالات الحياة مثل التعليم والرعاية الصحيّة والعمل والحراك الاجتماعي الصاعد والمشاركة في قرارات تخصيص الموارد وتنظيم العمل والإنتاج وإعادة الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات والحقوق (لغويل، ٢٠١٦: ٢٧)، والمشاركة في الحكم بوجه عام. ومن الملاحظ أن كثيرين من المفكرين يميلون إلى تعريف العدالة الاجتماعية بتكافؤ الفرص. لكنّ قبول مثل هذا التعريف يتوجب أن تفترن المساواة في الفرص

**٣. البعد البشري (المساواة):** إنّ المساواة تمثل مبدأ أساسياً لكلّ الدول والنظم الديمقراطية في العالم، فهذه النظم تتأسس على مبادئ مثل: المساواة أمام القانون، والمساواة في تولّي الوظائف العامّة، والمساواة أمام القضاء، والمساواة أمام التكاليف والأعباء العامّة.

فالمساواة المقصودة في هذا المجال هي المساواة القانونية أو الشكلية (المساواة أمام القانون)، أي المساواة بين من تماثلت مراكزهم أو صفاتهم القانونية في الحقوق والواجبات والتكاليف العامّة.

إنّ هناك معاني فلسفية وقانونية مختلفة للعدالة الاجتماعية منها: العدالة بمعنى المساواة: إذ تعني المساواة في الأصل اتفاق شيين في الكمية.

أمّا المساواة أخلاقياً فتدلّ على المبدأ المثالي الذي يقرّر أنّ الإنسان مساوي لأخيه الإنسان في الحقّ والكرامة، ولها من هذه الجهة شكلان: المساواة المدنية، والمساواة السياسية. أمّا المساواة المدنية فهي المبدأ الذي يحتم معاملة جميع الأفراد معاملة واحدة عند دعوتهم للقيام بواجباتهم، وعند تمتعهم بالحقوق المعترف لهم بها في القانون. أمّا المساواة السياسية فهي المبدأ الذي يعترف لكلّ الأفراد بحقّ الاشتراك في الحكم، والتعيين في الوظائف العامّة، وفقاً للشروط التي يحددها القانون، من دون تمييز بين طبقاتهم، وثروتهم، وأديانهم، وأصولهم (تمارا، ٢٠١٦: ١١٧). والإنسانية لا

تتعارض أبداً مع حظوة بعض الفئات أو الأفراد من الناس بفرص أو مصادر أكثر من غيرهم، سواءً أكان لهم حاجات أكبر، أو قدرات وجهود أكبر، فالعدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الرياضية دائماً، وبالضرورة (أماني، ٢٠١٢: ٢١).

### المحور الثالث: الإطار العملي للبحث

أولاً. وصف متغيرات البحث:

١. وصف آراء المبحوثين للمتغير التوزيع الاجتماعي: تتوضح مواقف المستبينة آراؤهم تجاه مختلف الفقرات التي احتوتها استمارة الاستبانة على النحو الآتي:

أ. مواقفهم تجاه مؤشرات التوزيع الاجتماعي: يعكس الجدول (٣) التكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمجمل مؤشرات هذا البعد، فضلاً عن ذلك يعكس معدل هذه الأوساط ومعدل هذه الانحرافات أيضاً الذين بلغا (3.773) و(0.959) على التوالي. ويبدو من خلال ارتفاع أرقام هذين المعالين أو ارتفاع أقيامهما بعامه قدر تعلق ذلك بكل مؤشر من المؤشرات المعنية بخاصة المؤشر (X1) إذ بلغ مقدار الاتفاق على هذا المؤشر ما مقداره (87.0%) في حين كان عدم الاتفاق على هذا المؤشر (7.5%) وكانت نسبة الحياد مقدارها (5%) وجاء كل هذا بوسط حسابي مقداره (4.225) وانحراف معياري قدره (0.861)، وإن المؤشرات المذكورة قد استحوذت المستبينة آرائهم.

الجدول (٣): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد التوزيع المباشر

رمز الفقرة	لا اتفق بشدة		لا اتفق		محايد		اتفق		اتفق بشدة		الانحراف المعياري
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
X1					2	5	18	45	17	42.5	4.225
X2			10	25	8	20	11	27.5	11	27.5	3.575
X3			7	17.5	9	22.5	15	37.5	9	22.5	3.650
X4			8	20	8	20	17	42.5	7	17.5	3.575
X5			8	20	12	30	12	30	8	20	3.500
الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد التوزيع غير المباشر											
X6	2	5	5	12.5	1	2.5	17	42.5	15	37.5	3.950
X7			3	7.5	2	5	21	52.5	14	35	4.150
X8			3	7.5	6	15	20	50	11	27.5	3.975
X9	1	2.5	2	5	5	12.5	24	60	8	20	3.900
X10			1	2.5	4	10	22	55	13	32.5	4.175
الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد التوزيع المزدوج											
X11	1	2.5	5	12.5	2	5	23	57.5	9	22.5	3.850
X12	1	2.5	7	17.5	8	20	16	40	8	20	3.575
X13			8	20	9	22.5	19	47.5	4	10	3.475
X14	1	2.5	4	10	15	37.5	16	40	4	10	3.450
X15	1	2.5	4	10	11	27.5	19	47.5	5	12.5	3.575
المعدل العام		1.17		13		17		45		23.83	0.959

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية.

٢. وصف آراء المبحوثين لمتغير العدالة الاجتماعية: كما اشتمل الجدول السابق على جملة من المعدلات والانحرافات المعيارية، اشتمل الجدول (٤) على شبيهات لها أيضاً، وما تخص هذه المرة العدالة الاجتماعية، ويتبين من خلال تفحص هذه المعدلات وجود رضا أو اتفاق عام من لدن المستبينة آراؤهم تجاه مؤشرات هذا المتغير أيضاً اللذين بلغا (3.909) و(0.79) على التوالي. ويبدو من خلال ارتفاع قيم هذين المعدلين أو ارتفاع قيمهما بعمامة قدر تعلق ذلك بكل مؤشر من المؤشرات المعنية بخاصة المؤشر (X16) إذ بلغ مقدار الاتفاق على هذا المؤشر ما مقداره (80%)، في حين كان عدم الاتفاق على هذا المؤشر (2.5%)، وكانت نسبة الحياد مقدارها (17.5%)، وجاء كل هذا بوسط حسابي مقداره (4.050) وانحراف معياري قدره (0.749)، وإن المؤشرات المذكورة قد استحوذت على اتفاق آراء جميع المستبينة آرائهم.

الجدول (٤): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الاقتصادي

رمز الفقرة	لا اتفق بشدة		لا اتفق		متحايد		اتفق		اتفق بشدة		الانحراف المعياري
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
X16			1	2.5	7	17.5	21	52.5	11	27.5	0.749
X17			2	5	6	15	24	60	8	20	0.749
X18			3	7.5	7	17.5	23	57.5	7	17.5	0.802
X19			2	5	12	30	17	42.5	9	22.5	0.843
X20			1	2.5	10	25	19	47.5	10	25	0.782
<b>الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الاجتماعي</b>											
X21			1	2.5	7	17.5	24	60	8	20	0.697
X22			3	7.5	12	30	17	42.5	8	20	0.869
X23	1	2.5	7	17.5	9	22.5	22	55	1	2.5	0.896
X24			1	2.5	8	20	19	47.5	12	30	0.782
X25			1	2.5	10	25	17	42.5	12	30	0.816
<b>الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد البشري (المساواة)</b>											
X26			2	12.5	6	15	22	55	10	25	0.784
X27			7	17.5	8	20	21	52.5	9	22.5	0.797
X28			1	2.5	6	15	25	62.5	8	20	0.679
X29			2	5	3	7.5	27	67.5	8	20	0.697
X30			4	10	6	15	19	47.5	11	27.5	0.916
المعدل العام		1.17		5.5		17		52.83		22	0.79

اختبار فرضيات البحث:

١. الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ارتباط بين طرائق التوزيع الاجتماعي مجتمعة والعدالة الاجتماعية بإبعاده مجتمعة.

الجدول (٥): نتائج اختبار Mann-Whitney و Wilcoxon بين طرائق التوزيع الاجتماعي  
العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية	المتغير المستقل المتغير المعتمد
الجدولية Wilcoxon mann-whitney 0.197 482.500 662.500	التوزيع الاجتماعي

معنوي عند مستوى (0.05) N = 40

المصدر من إعداد الباحثين في ضوء نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.

تشير معطيات الجدول (٥) أن قيمة اختبار (Mann-Whitney) المحسوبة للتوزيع الاجتماعي بإسهامها في تعزيز العدالة الاجتماعية للمنظمة المبحوثة تبلغ (662.500)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (0.197) عند مستوى معنوية (0.05)، مما يشير إلى أن التوزيع الاجتماعي يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية، وتعكس هذه النتيجة طبيعة عمل المنظمة المبحوثة باتجاه توظيف التوزيع الاجتماعي وذلك دعماً نحو تعزيز العدالة الاجتماعية، وهذا النتيجة تتوافق مع ما يمر به العالم والعراق نتيجة التطورات السريعة بالتقنيات والتكنولوجيا يؤيد صحة هذا الاختبار هو قيمة اختبار (Wilcoxon) التي بلغت (482.500) والتي هي أكبر من القيمة الجدولية (0.197) عند مستوى المعنوية المذكور، عليه يود الباحثان الإشارة إلى رفض صحة الفرضية الرئيسة الأولى وقبول الفرضية البديلة.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الأولى الفرضيات الفرعية الآتية: توجد علاقة ارتباط بين ابعاد التوزيع الاجتماعي وابعاد العدالة الاجتماعية في المنظمات المبحوثة. ولأجل التعرف على طبيعة علاقات الارتباط بين ابعاد التوزيع الاجتماعي ابعاد العدالة الاجتماعية يشير الجدول (٦) إلى علاقات الارتباط بينهم.

الجدول (٦): معامل الارتباط بين التوزيع الاجتماعي في تعزيز العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية	البعد البشري المساواة	البعد الاجتماعي	البعد الاقتصادي	المتغير المستقل المتغير المعتمد
0.53**	0.414**	0.505**	0.418**	التوزيع المباشر
0.484**	0.392*	0.476**	0.357*	التوزيع غير المباشر
0.408**	0.299	0.380*	0.349*	التوزيع المزدوج
0.616**	0.476**	0.588**	0.49**	التوزيع الاجتماعي

معنوي عند مستوى (0.05) N = 40

المصدر من إعداد الباحثين في ضوء نتائج SPSS.

في ضوء نتائج معطيات الجدول (٦) لوحظ أن قيمة علاقة الارتباط بين التوزيع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ما مقدارها (0.616) وهي قيمة جيدة بنسبة عالية وتعكس هذه العلاقة ما تم ملاحظته في ضوء نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى، كما نلاحظ في نتائج الجدول نفسه أن أعلى قيمة علاقة ارتباط ابعاد المتغيرين جاءت بين التوزيع المباشر والبعد الاجتماعي و بقيمة ارتباط مقدارها (0.05)، في حين كانت اقل قيمة علاقة ارتباط بين التوزيع المزدوج والبعد البشري (المساواة) بقيمة ارتباط مقدارها (0.299)، وكانت بقية علاقات الارتباط

واقعة بين القيمتين اعلاه، عليه وعلى وفق ما تم ذكره اعلاه نلاحظ وجود علاقة ارتباط بين طرق التوزيع الاجتماعي وابعاد العدالة الاجتماعية، لذا ترفض الفرضية الفرعية وتقبل الفرضية البديلة.

٢. الفرضية الرئيسية الثانية: والتي تنص (لا تؤثر طرق التوزيع الاجتماعي مجتمعة في تعزيز العدالة الاجتماعية بإبعاده مجتمعة)

تشير نتائج الجدول (٧) إلى التحليل المعنوي بين التوزيع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (23.208) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (4.084) عند درجتي حرية 39.1 ومستوى معنوية (0.05). وكانت قيمة معامل التحديد (R) هي (0.379)، التي تشير إلى أن نسبة الاختلاف المفسر في العدالة الاجتماعية في المنظمة المبحوثة بسبب تأثير التوزيع الاجتماعي لا تقل عن (37.9%) والنسبة المتبقية والبالغة (62.1%) تمثل نسبة مساهمة المتغيرات غير المبحوثة، ويستدل من قيمة (B) البالغة 0.623 واختبار (T) لها أن تأثير التوزيع الاجتماعي على العدالة الاجتماعية كان قدره وبدلالة قيمة (T) المحسوبة (4.817) والتي هي قيمة معنوية وكذلك أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.684) والتي تعكس طبيعة إجابات المبحوثين عن قدرتهم في تفسير تأثير التوزيع الاجتماعي على تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال ما تقدم وفي ضوء المعطيات السابقة تبين أن هناك علاقة أثر بين التوزيع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، لذا تُرفض الفرضية الرئيسية الثانية وتُقبل الفرضية البديلة.

الجدول (٧): نتائج تأثير التوزيع الاجتماعي في العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية			المتغير المستقل		المتغير المعتمد
F		B	d.f	R <sup>2</sup>	
الجدولية	المحسوبة				
4.084	23.208	0.623 (4.817)	1 39	0.379	التوزيع الاجتماعي

N = 40

معنوي عند مستوى (0.05)

المصدر من إعداد الباحثين في ضوء نتائج SPSS.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الثانية الفرضية الفرعية الآتية: لا يتباين تأثير ابعاد متغير التوزيع الاجتماعي على ابعاد العدالة الاجتماعية في المنظمة المبحوثة؟

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية من الفرضية الرئيسية الثانية تفصح معطيات الجدول (٨) عن الآتي:

أ. دخل بُعد التوزيع المباشر في المرحلة الأولى باعتباره من أكثر المتغيرات أهمية، إذ كانت الأهمية النسبية لهذا البعد ما قيمتها (0.281) أي بمعنى آخر الاختلافات المفسرة في متغير العدالة الاجتماعية بسبب بُعد التوزيع المباشر على وفق اجابات الأفراد المبحوثين كانت بمقدار (28.1%) وبدلالة قيمة معامل (B) (0.393) وبدلالة T المحسوبة البالغة (3.851) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.684)

ب. دخل بعد التوزيع الغير المباشر الأقل في المرحلة الثانية ويفسر هذا البعد مع البعد الأول ما مقداره (0.403) أي بمعنى أن الاختلافات المفسرة في التسويق الاجتماعي كانت بمقدار (40.3%) تعود إلى تأثير بعدي (التوزيع المباشر والتوزيع غير المباشر) معا في حين بلغ قيمة معامل (B) (0.317) والتي تفسر كلا البعدين معا وبدلالة T المحسوبة البالغة (3.229) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.684).

ج. دخل بعد التوزيع المزدوج في المرحلة الأخيرة ويفسر هذا البعد مع كل من الأبعاد الثلاثة السابقة ما مقداره (0.412) أي بمعنى آخر أن الاختلافات المفسرة في العدالة الاجتماعية كانت بمقدار (41.2%) تعود إلى تأثيرات الأبعاد (التوزيع المباشر والتوزيع غير المباشر والتوزيع المزدوج) وكانت قيمة معامل B هي (0.279) وبدلالة T المحسوبة البالغة (2.514) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.684) عليه وعلى وفق ما تم ذكره أعلاه فإن الأهمية النسبية لأبعاد التوزيع الاجتماعي تختلف من بعد إلى آخر لذلك ترفض الفرضية الفرعية وتقبل الفرضية البديلة.

الجدول (٨): الأهمية النسبية لتأثير ابعاد التوزيع الاجتماعي على العدالة الاجتماعية

المرحلة d.f	T		B1	الأهمية النسبية	المؤشر الاحصائي المتغيرات
	الجدولية	المحسوبة			
1 1 39	1.684	3.851	0.393	0.281	التوزيع المباشر
2 2 38		3.229	0.317	0.403	التوزيع المباشر + التوزيع غير المباشر
3 4 37		2.514	0.279	0.412	التوزيع المباشر + التوزيع غير المباشر + التوزيع المزدوج

معنوي عند مستوى (0.05) N = 40

المصدر من إعداد الباحثين في ضوء نتائج SPSS.

### المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

#### أولاً. الاستنتاجات:

1. نستنتج من خلال التحليل الاحصائي الخاص بوصف وتشخيص التوزيع الاجتماعي هناك إدراك عالي من قبل الأفراد المبحوثين عن أبعاد هذا المتغير وجاء التوزيع المباشر بالمرتبة الأولى، ويؤكد هذا اهتمام المراجعين بالحصول على الخدمات التي تعرضها المنظمة المبحوثة بشكل مباشر بدون الاعتماد على الوسطاء
2. توضح نتائج الوصف والتشخيص لمتغير التوزيع المباشر بان هناك إدراك عال من قبل الأفراد المبحوثين على أبعاد هذا المتغير وجاءت التوزيع المباشر بالمرتبة الأولى ليؤشر اهتمام المراجعين بالمبادرات الجديدة للارتقاء بالخدمة وسرعة الاستجابة من قبل المنظمة المبحوثة في تلبية طلباتهم.
3. أوضحت نتائج التحليل عن وجود علاقة ارتباط معنوية بين التوزيع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية على المستوى الكلي وكانت أقوى علاقة ارتباط بين طرق التوزيع الاجتماعي وابعاد العدالة الاجتماعية ليؤشر ضرورة بناء علاقات مستدامة مع المراجعين من خلال تلبية حاجاتهم ورغباتهم
4. ظهر التأثير الأكثر لتسويق الاجتماعي بأبعاده الثالثة (التوزيع المباشر والتوزيع غير المباشر والمزدوج) وهذا يدل على وجود تأثير ذا دلالة معنوية بين العدالة الاجتماعية والتوزيع الاجتماعي.

#### ثانياً. التوصيات:

1. ان تقوم المراكز الصحية بوضع خطة شاملة تبنى على أسس علمية تراعي احتياجات هذه الفئات من المرضى
2. حث ابناء المحافظة على اجراء فحوصات دورية نصف سنوية أو سنوية بغية تشخيص الحالة الصحية بشكل كامل وتهيئة عيادات متخصصة لذلك من قبل دائرة صحة نينوى،
3. ضرورة اشتراك أبناء المحافظة مع دوائرها كافة بما فيها المراكز الصحية في المحافظة، وكعمل تطوعي ذاتي في عملية توعية افراد المحافظة بالاهتمام بالصحة

## المصادر

### أولاً. المصادر العربية:

#### أ. الرسائل والأطاريح:

١. بن سحنون سمير، (٢٠١٤)، اسهام التسويق الاجتماعي والبيئي في معالجة الاثار السلبية للممارسات التسويقية اللاأخلاقية دراسة ميدانية في الجزائر (اطروحة دكتوراه) جامعة الجزائر ٣ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
٢. طوال، هيبه، وبلقاسم، ثامري، (٢٠٢٠)، إسهام التسويق الاجتماعي في التأسيس لأخلاقيات التسويق، دراسة حالة لآراء عينة من زبائن جمعية حماية المستهلك لولاية الجلفة، المركز الجامعي تيسمسيلت، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

#### ب. الدوريات:

١. ابتسام يحيى بدير، (٢٠١٦) العدالة الاجتماعية: مفاهيم - أبعاد - مبادئ، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، الدراسات وبحوث تطبيقية، جامعة أسيوط/كلية الخدمة الاجتماعية- مصر، المجلد، العدد ٣،
٢. تمارا محمد عبدالله، (٢٠١٦) العدالة الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، مصر، المجلد، العدد ٥٦.
٣. الحنان، طاهر محمود محمد، (٢٠٢٠)، برنامج مقترح لتنمية أبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر في تدريس الدراسات الاجتماعية لدى تلميذ الصف الثاني الاعدادي في ضوء أبعاد التكامل الاقتصادي العربي، مجلة كلية التربية/جامعة عين شمس، العدد الرابع والاربعون (الجزء الثالث)
٤. عبيدات محمد، (٢٠٠٤)، دور التسويق الاجتماعي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المسؤولية الاجتماعية الذي ينظمه مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، صنعاء، ٢٩-٣٠/١٠/٢٠٠٤.
٥. العيسوي إبراهيم، (٢٠١٤)، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
٦. لغويل، سميرة وزمالي، نوال، (٢٠١٦)، المسؤولية الاجتماعية المفهوم، ابعاد، المعايير، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٢٧.
٧. مبروك رايس، (٢٠١٧)، دور الحكومات في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية: تجربة الحكومة الجزائرية من خلال مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٧.
٨. مجيدة محمد الناجم، (٢٠١٦)، التسويق الاجتماعي في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج (١٣)، ع (١).
٩. ناصر، محمد جودت والخضر، على (٢٠١٣)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل منشورات جامعة دمشق.

#### ج. الكتب:

١. أماني جرار، (٢٠١٢)، حقوق الإنسان وتربية، عمان: دار وائل للنشر.
٢. شرف، خالد، (٢٠٠٥)، التسويق الاجتماعي ودوره في إحداث التغييرات المستهدفة.
٣. الصميدعي، محمود جاسم، (٢٠٠٤)، استراتيجيات التسويق. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

٤. عبيدات، محمّد إبراهيم، (٢٠١١)، التسويق الاجتماعي (الأخضر والبيئي)، دار وائل، الطبعة الثانية، عمّان، الأردن
٥. العلاق، بشير عباس، (٢٠١١)، التسويق الاجتماعي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة
٦. عليان، ربحي مصطفى، وإيمان السامرائي، (٢٠٠٤)، تسويق المعلومات، عمّان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Arar, K., & Oplatka, I., (2016), Making sense of social justice in education: Jewish and Arab leaders' perspectives in Israel, Management in Education, Vol. 30 (2) 66-73.
2. Baker, Michael, (1995), the Marketing, Third Edition, Linacre House, Jordan Hill, Oxford, London.
3. Brown, James & El-Ansary, (1989), Adel & Stern, Louis, Management in marketing channels. Prentice Hall, New jersey,
4. Chirouze Alexande, Chirouze Yves, (2004), Introduction au marketing, éditions Foucher, paris
5. Hage, S. M., & Kenny, M., (2009), Promoting a social justice approach to prevention: future directions for training, practice, and research. Journal of Primary Prevention, 30, 75-87
6. Hans, Keman, (3, July 2011), Third Ways and Social Democracy: The Right Way to Go? British Journal of Political Science: vol. 41, no. On the Web: <www.fsw.vu.nl
7. Levy, M., Lanamäki, A., and Hirschheim, R., (2020), Robust Action Strategies in a Connected but Unequal World: Revisiting American Pragmatism for Social Justice focused Research in Information Systems, Communications of the Association for Information Systems (47:1).
8. Mackie, p., (2010), social justice and Social responsibility: Towards a value base for global public health", public health, Volume 124 P, M
9. Martha, Nussbaum, (2003), Capabilities as Fundamental Entitlements: Sen and Social Justice. Feminist Economics: vol. 9, nos. 2-3. On the Web: <www.Tandf.co.uk/journals>.
10. Micheal, J., Baker, (2003), the Marketing Book" fifth edition, Butterworth-Heinemann, London, UK. p.714
11. National Association of Social Workers (NASW nod), (2012), Social Justice, Retrieved November 3
12. Tina, Maschi. and other, (2009), Forensic Social Work, Psychosocial and Legal Issues in Diverse Practice Settings, New York, Punlishing company.
13. United Nations, (2006), Social Justice in an Open World: The Role of the United Nations. Newyork: UN: Division for Social Policy and Developent.

## أولاً. المعلومات العامة:

انثى		ذكر		أ. الجنس
أكثر من 46 سنة	من 35-45 سنة	من 25-35 سنة	من 15-25 سنة	ب. الفئة العمرية
دراسات عليا	بكالوريوس	دبلوم فني	اعدادية فما دون	ج. التحصيل الدراسي
أكثر من 10 سنوات	من 5-10 سنة	أقل من 5 سنوات		د. الخبرة العملية

## ثانياً. الاسئلة المتعلقة بمتغيرات البحث:

التوزيع الاجتماعي: ويقصد به الطريقة التي يتم بها توصيل الخدمة للجمهور المستهدف وكذلك نظام التوزيع بما في ذلك الوسيلة التي تنتقل من خلالها الخدمة إلى الجمهور المستهدف. وتعدد صور وقنوات توصيل الخدمة للجمهور فقد تكون قنوات لتوصيل المعلومات مثل الصحف ووسائل الإعلام.

١. التوزيع المباشر (Channel Direct): وتتصف بغياب الوسيط أو الوسطاء بين منتج الخدمة والعمل، مثل تقديم خدمات الاتصالات من خلال المراكز التجارية للشركة، وتعتبر هذه الطريقة فعالة ولكنها في نفس الوقت ذات تكلفة عالية وتغطية سوق محدودة. (Baker, 1995: 420)

الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة	لا اتفق
1					
يسهم التوزيع المباشر على تقليل المصاريف.					
2					
تحقيق التمييز في أداء عمل المنظمة لاتصالهم المباشر مع زبائنهم.					
3					
التواصل مع المراجعين مباشرة وتلبية حاجاتهم دون الانتظار لفترات.					
4					
يساعد التوزيع المباشر بالرد السريع على الزبائن لاتصالهم مع الزبون مباشرة.					
5					
تعتمد المنظمات بشكل رئيس التوزيع المباشر لتستفيد المنظمة من اراء المراجعين ومعرفة حاجاتهم وورغباتهم لتحقيق الرضا لهم وبنفس الوقت لتطوير عملها.					

٢. التوزيع غير المباشر (Channel Indirect): ويتصف بوجود وسيط أو أكثر من الوسطاء بين مقدم الخدمة والزبون مثل تجار الجملة وتجار التجزئة. (Baker, 1995: 421)

الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة	لا اتفق
6					
يؤدي التعامل في التوزيع غير المباشر الى زيادة التكلفة.					
7					
يعمل التوزيع غير المباشر على تقليل الجهد لزبائنهم.					
8					
تقليل الإجراءات بالاعتماد على الوسطاء عن الوقت.					
9					
ساعدت تقنيات التوزيع غير المباشر على الاستفادة من الكوادر البشرية.					
10					
يعتبر التوزيع غير المباشر كأداة تنافسية بين المنظمات.					

٣. التوزيع المزدوج: ذلك أن القدرات المالية المتاحة تحدد بدرجة كبيرة عدد ونوع منافذ التوزيع للمنتجات الاجتماعية، المراد توزيعها وتصريفها: (محمد عبيدات، ٢٠٠٤: ٦٨)

لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	الفقرات
					يساعد التوزيع المزدوج تحقيق المكانة الذهنية في أذهان زبائننا بشكل جيد فعلى المنظمة التوازن بين ارضاء المستفيدين والحفاظ على سمعة المنظمة.
					يساعد التوزيع المزدوج اكتساب معرفة وأساليب سهلة التوزيع.
					اختيار المنظمة تصميم موقع على الإنترنت لتقديم خدماتها بصورة منتظمة.
					تركيز المنظمة على المخرجات التي يرونها. أكثر تناسبا للتأثير ويحفظ له التميز.
					تسعى المنظمة الى تطوير خدماتها حيث تلبي حاجات ورغبات المستهلك.

**العدالة الاجتماعية:** هي أكثر من مجرد ضرورة أخلاقية، فهي أساس الاستقرار الوطني والازدهار العالمي، ذلك أنه لا بد من تكافؤ الفرص والتضامن واحترام حقوق الإنسان والقدرات الإنتاجية للأمم والشعوب. (Mackie, 2010: 124).

١. **البعد الاقتصادي:** العدالة الاقتصادية على أنها وجود فرص للعمل الهادف والتوظيف وتوزيع مكافآت عادلة للأنشطة الإنتاجية للأفراد، وبالتالي سيتم التعامل معها هنا باعتبارها جانباً من جوانب العدالة الاجتماعية (Hage & Kenny, 2009: 77).

لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	الفقرات
					تسعى المنظمة المبحوثة الى فتح فروع جديدة لزيادة الافراد المستفيدين.
					تسهم المنظمة المبحوثة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تبني طرق المختلفة لتوزيع الاجتماعي.
					تحفز المنظمة المبحوثة الشباب للعمل بالفرص المتاحة لحين حصولهم على الوظائف التي تتفق مع مؤهلاتهم.
					تسهم المنظمة المبحوثة في توظيف كوادر بشرية حيث تساهم على القضاء على البطالة.
					تقديم المنظمة المبحوثة معلومات وقاية للأسر وخاصة الفقيرة منها.

٢. **البعد الاجتماعي:** يقتضي البعد الاجتماعي في العدالة الاجتماعية أن يكون لكل فرد من أفراد المجتمع فرص متساوية في كل مجالات الحياة مثل التعليم والرعاية الصحية والعمل والحراك الاجتماعي الصاعد والمشاركة في قرارات تخصيص الموارد وتنظيم العمل والإنتاج وإعادة الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات والحقوق. (Michae, 2003: 7141)

لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	الفقرات	
					تسهم المنظمة المبحوثة في نشر ثقافة التسامح بين أبناء المجتمع.	21
					تسهم المنظمة المبحوثة في علاج الحالات النفسية بسبب الحروب.	22
					تهتم المنظمة المبحوثة بتوفير مستلزمات كبار السن.	23
					تشجيع المنظمة المبحوثة للمراجعين في نشر البرامج الوقائية وتشجيع الأشخاص على التزام البرامج الوقائية.	24
					تسهم المنظمة المبحوثة ارسال متطوعين لحملات التلقيح داخل المدينة وخارجها.	25

٣. **البعد البشري (المساواة):** إن المساواة في الحقوق تشير إلى أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن فكرة حقوق الإنسان، فالعدالة الاجتماعية استحقاق أساسي للإنسان نابع من جدارته كإنسان بالتمتع بمجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (Levy et al., 2020: 23).

لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	الفقرات	
					تقدم المنظمة المبحوثة برامج خاصة بتوعية العاملين والحث على الالتزام بالأخلاق الاجتماعية الجيدة.	26
					تحقق المنظمة المبحوثة الأمن والأمان والسعادة لجميع المستفيدين.	27
					تحاول المنظمة المبحوثة لنشر المحبة والألفة بين جميع أفراد المجتمع.	28
					تسهم المنظمة المبحوثة على توعية العاملين والمتطوعين بالمساواة بين جميع المستفيدين.	29
					تحث المنظمة المبحوثة على نزع صفات الحقد والكراهية والحسد لتحل محلها صفات الاحترام والود.	30